

«اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) لجنة حكومية فيدرالية تابعة للولايات المتحدة، وهي لجنة مستقلة تحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي)، وقد أسست بموجب «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA) الصادر عام 1998، والذي يرصد ممارسة الحق في حرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة بوجه عام. وتعتمد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) على المعايير الدولية في رصد الانتهاكات المتعلقة بحرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة، وتقدم كذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. كما أن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) كيان مستقل ومنفصل ومتميز عن وزارة الخارجية الأمريكية. ويأتي التقرير السنوي للجنة لعام 2018 تكميلاً للعمل الدؤوب الذي قام به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عام كامل لتوثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع ولتقديم توصيات سياسية مستقلة للحكومة الأمريكية. وعلى الرغم من أن هذا التقرير السنوي لعام 2018 يشمل الأحداث الواقعة في المدة ما بين شهري يناير (كانون الثاني) عام إلى شهر ديسمبر (كانون الأول) عام 2017، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة الواقعة خارج هذا الإطار الزمني. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني [هنا](#) أو الاتصال مباشرةً بـ «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) على الرقم 202-523-3240.

العراق

النتائج الرئيسية:

اختتم عام 2017 أحداثه بمشهد الإطاحة بتنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) خارج الأراضي العراقية، وهي الجماعة التي شكّلت التهديد الأخطر مطلقاً على وجود الأقليات الدينية في العراق. فقد استمرت تلك الجماعة، قبل دحرها، في شن سلسلة من الهجمات القاتلة طوال عام 2017، وبخاصة في المناطق التي يسيطر عليها الشيعة، بما فيها بغداد العاصمة. وعقب تحرير بعض المناطق من أيدي داعش، لا سيما مدينة الموصل التي يهيمن عليها السنة، وتفتت فرق حقوق الإنسان أعمال التمييز والتعذيب والانتقام بالقتل التي مورست ضد المسلمين السنة، الذين يُسْتَبَّه في أن كثيراً منهم كانوا يكونون تعاطفاً مع داعش. بالإضافة إلى ذلك، أنشئت في بعض المواقع «مخيمات عوائل الدواعش»، بعدما حُرِم كثير من المسلمين السنة من حق العودة إلى ديارهم.

وفي في أكتوبر (تشرين الأول)، وعقب الاستفتاء الذي أجرته حكومة إقليم كردستان، اندلع الصراع المسلح بين قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي، من جهة، ووحدات قوات البشمركة الكردية، من جهة أخرى، مما أدى إلى زعزعة استقرار شمال العراق زيادةً على ما يشهده من عدم استقرار أصلاً. وقد أدى ذلك إلى انتقال مقاليد السيطرة من حكومة إقليم كردستان إلى يد الحكومة العراقية في المناطق التي أقامت فيها أعداد غفيرة من الأقليات الدينية، بما في ذلك سهول نينوى وكركوك وجبال سنجار. ولم يتسن بعد التأكد من نتائج انتزاع الحكومة العراقية لتلك الأراضي من حكومة إقليم كردستان، ومضارها على الجماعات التي تقطن تلك المناطق. فإذا كانت حكومة إقليم كردستان قد قنمت، في عام 2014، مبادرات واضحة المعالم لدمج الأقليات الدينية في هيئاتها الإدارية وجهات التمثيل المحلي لديها، فإن خطة الحكومة العراقية حول كيفية دمج تلك الأقليات بفاعلية مع ضمان أمنها وتنميتها لم تتبين معالمها بعد.

وبناءً على تلك المخاوف، فإن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF)، في عام 2018، تضع حكومة العراق مُجدِّداً في الفئة (2) لديها، وذلك لتورطها في انتهاكات الحريات الدينية أو تعاضبها عنها، وهي الانتهاكات التي يُستوفى بوقوعها ركن واحد على الأقل من أركان معيار «الانتهاكات الصارخة والمستمرة والمُنَهَجَة»، الذي تُصنَّف على أساسه أي دولة كـ «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC)، وفق «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA). كما أن «اللجنة

الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) قد توصلت إلى نتيجة مفادها أن تنظيم داعش يستحق، بناءً على سيطرته على تلك الأراضي وممارساته فيها، أن يُصنّف كـ «كيان مثير للقلق على نحو خاص» (EPC)، لما وقع منه من انتهاكات بالغة للغاية فيما يتعلق بالحريات الدينية، في أثناء المدة المشمولة بهذا التقرير؛ وهي المدة التي تُحدِّدها التعديلات التي أُجريت على «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA) في شهر ديسمبر (كانون الأول) عام 2016.

التوصيات المقدمة إلى حكومة الولايات المتحدة

- تصنيف تنظيم داعش كـ «كيان مثير للقلق على نحو خاص» (EPC)، بموجب «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA)، وفق تعديله بقانون «فرانك ر. وولف للحريات الدينية الدولية» لعام 2016؛ وذلك بالنظر إلى سيطرة هذا التنظيم على تلك الأراضي وممارساته فيها خلال عام 2017.
- إنفاذ «قانون ماغنيتسكي الشامل للمساءلة فيما يتصل بحقوق الإنسان»، أو الأمر التنفيذي رقم 13818، أو غيرها من الأدوات المحددة الأهداف، لمنع إصدار تأشيرات بالدخول إلى الولايات المتحدة إلى المسؤولين المحددين أو الوكالات المعينة التي حُدِّدت بوصفها مسؤولة عن وقوع انتهاكات حق حرية الدين والعقيدة وتجميد أصولها في الولايات المتحدة.
- تشجيع كلٍّ من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان على وقف الصراع عن طريق التفاوض السلمي بشأن النزاعات حول الأراضي والقضايا المتعلقة فيما يتعلق بالميزانية والعائدات النفطية، إلى جانب حماية حقوق العراقيين على اختلاف أطيافهم.
- مساعدة حكومة العراق على التعجيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UN) برقم (2379) الذي يتضمن اختيار مستشار خاص وإنشاء فريق تحقيق مستقل لدعم الجهود المحلية لإخضاع تنظيم داعش للمساءلة عن الأعمال التي ارتكبها في العراق.
- تقديم المساعدات الأمريكية على وجه السرعة إلى الجماعات المستضعفة للغاية، وبخاصة في مناطق الأقليات مثل محافظة نينوى التي تقطنها غالبية من المسيحيين.
- إعطاء الأولوية لتمويل إعادة التأهيل وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من سيطرة تنظيم داعش، وذلك للمساعدة على تهيئة الأوضاع التي تسمح للجماعات المحلية النازحة بالعودة إلى ديارها، والتخفيف من حدة التوترات العرقية الطائفية، بما في ذلك إنفاذ آليات المساءلة ذات المصادقية والعدالة الانتقالية.
- إعطاء الأولوية للتعاون مع الحكومة العراقية للحد من الهجمات الطائفية التي ترتكبها بعض عناصر من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني والجماعات المسلحة التي تروج لمخططات طائفية.
- النص في جميع المساعدات العسكرية أو الأمنية التي تقدم إلى الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان على دمج قوات الأمن لتعكس واقع التنوع الديني والعرقي في البلاد، مع تدريب الوحدات التي تتلقى تلك المساعدات على المعايير العالمية لحقوق الإنسان وكيفية معاملة المدنيين، وبخاصة الأقليات الدينية.

التوصيات المقدمة إلى الكونجرس الأمريكي

- التصديق على القانون (390H.R.)؛ وهو قانون الإغاثات الطارئة والمساءلة فيما يتعلق بالإبادة الجماعية في العراق وسوريا لعام 2017، الذي ينص على تقديم الإغاثة العاجلة إلى ضحايا الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم

الحرب في العراق وسوريا، ويهدف إلى مساءلة مرتكبي هذه الجرائم.

- التصديق على القانون (S. 1158)؛ وهو «قانون إبلي ويزل لمكافحة الإبادة الجماعية والجرائم الوحشية لعام 2017»، وهو القانون الذي يهدف إلى تحسين مقدرات الحكومة الأمريكية على مكافحة جرائم الإبادة الجماعية والجرائم الوحشية الأخرى والتخفيف من حدتها وإبداء الاستجابة بإزائها.
- التصديق على القانون (4238H.R.)؛ وهو «قانون العقوبات المفروضة على الإرهابيين المقاتلين بالوكالة عن إيران لعام 2017»، الذي يفرض عقوبات تتعلق بالأعمال الإرهابية على جماعتين من الجماعات المسلحة التي تمسك إيران بزماتها؛ وهما: جماعة «عصائب أهل الحق» و«حركة حزب الله النجباء» اللتان ارتكبتا جرائم طائفية في سوريا.

معلومات مرجعية

العراق الاسم الرسمي كاملاً: جمهورية العراق نظام الحكم: جمهوري برلماني اتحادي عدد السكان: 39,192,111 الديانات / المذاهب التي تعترف بها الحكومة: الإسلام، والمسيحية، والصابئة المندائية، والبهائية، والزرادشتية، والبوذية، والهندوسية، واليهودية، والديانات الشعبية الديموغرافية الدينية*: 99% مسلمون (55%-60% شيعة، 40%-45% سنة) 1% < أخرى (مسيحيون، وصابئة مندائيون، وبهائيون، وزرادشتيون، وبوذيون، وهندوس، ويهود، وأتباع الديانات الشعبية) *كتاب حقائق العالم الصادر عن الاستخبارات المركزية الأمريكية

كان العام الماضي في تاريخ العراق عامًا جليلاً. فقد كان التطور الأخطر في عام 2017 هو دحر تنظيم داعش في شهر ديسمبر (كانون الأول)، وهو التنظيم الذي أعلن وزير الخارجية الأمريكي «ريكس تيلرسون» في أغسطس (آب) أنه «مسؤول بوضوح عن الإبادة الجماعية ضد الأيزيديين والمسيحيين والمسلمين الشيعة في المناطق التي يسيطر عليها الآن أو تلك التي أحكم قبضته عليها منذ وقت». وفي مسعى من أجل بدء إجراءات مساءلة تنظيم داعش، أقرّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في سبتمبر (أيلول) 2017، [قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 2379](#) لتفويض فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة بجمع الأدلة المتاحة في العراق فيما يتعلق بالأعمال التي ارتكبتها تنظيم داعش، والتي قد ترقى إلى درجة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية، وحفظها وتصنيفها.

إلى جانب ذلك، أثار استفتاء الاستقلال الذي أجرته حكومة إقليم كردستان في شهر سبتمبر (أيلول) صراعاً مسلحاً بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان. وهو ما أدى إلى تغير موازين الهيمنة على الأراضي المعنية وزعزعة الاستقرار في عدة مناطق، بما فيها سهول نينوى وكركوك وجبال سنجار، وهي المناطق التي تكتظ بقاطنيها من الأقليات الدينية.

وعلى الرغم من أن الحكومة العراقية تبذل جهوداً للحد من التوترات الطائفية بين السنة والشيعة، وكذلك بين الشيعة والأكراد في المناطق التي وقعت فيها المصادمات في أعقاب الاستفتاء، إلا أنها لم تُفلح في وقف هجمات عناصر قوات الدفاع الشعبي المدعومة من إيران؛ وهي الهجمات التي تفاقمت معها حدة تلك التوترات الطائفية.

وقد عانى العراق طويلاً من تلك التوترات الطائفية، التي كانت لها آثارها الوخيمة على أوضاع حقوق الإنسان والحريات الدينية هناك. كما أن التطورات الواقعة منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 قد أسفرت عن تشتت نسيج المجتمع العراقي تشتتاً شديداً، إلى جانب اندلاع التوترات الطاحنة بين الشيعة والسنة، وهي التوترات التي اتسع نطاقها في الوقت الراهن لتتطوّل السنة الأكراد في أعقاب الاستفتاء الذي أُجري في 25 سبتمبر (أيلول) بخصوص استقلال إقليم كردستان. وقد سعى رئيس الوزراء «حيدر العبادي»، منذ عام 2014، إلى نقض السياسات الطائفية التي اعتمدها سلفه «نوري المالكي»، ولكن لا يزال الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهد والعمل. كما أن «العبادي» لم يُفلح في دمج «قوات الحشد الشعبي» المدعومة من إيران في منظومة «قوات الأمن العراقية»، تاركاً إياها من ثمّ تعمل خارج نطاق سيطرة الحكومة في بعض مناطق من البلاد، كان آخرها تلك المناطق التي استولت عليها «قوات الحشد الشعبي» و«قوات الأمن العراقية» من قوات البشمركة الكردية.

وقد أسهمت هذه الأجواء في صعود نجم تنظيم «داعش» في شمال العراق ووسطه، ولا يزال ذلك يثير القلاقل في العراق رغم هزيمة هذا التنظيم. وقد جاء الانقسام ما بين السنة والشيعة وانعدام الثقة بينهما نتيجة محاباة صدام حسين للسنة، ومحاباة المالكي للشيعة؛ وهي التوترات التي زادت من مرور الوقت سوءاً. فالسنة لا يتقنون في الحكومة ذات الأغلبية الشيعية فيما يتعلق بحماية المجتمع السني أو فيما يتصل بمنح السنة صوتاً فاعلاً في الحكومة. والعكس بالعكس صحيح فيما يتعلق بالشيعة بإزاء السنة. بالإضافة إلى ذلك، لا تخفي الأقليات الدينية، بما فيها الطوائف الأيزيدية والمسيحية، شكوكها في مدى استعداد الحكومة العراقية وقدرتها على حمايتهم من الجماعات المسلحة الدموية من السنة والشيعة، بما في ذلك تنظيم «داعش» وعناصر «قوات الحشد الشعبي». وقد سعت الحكومة العراقية إلى وضع حقوق الأقليات، خاصة في محافظة نينوى، على رأس قائمة أولوياتها. ففي أغسطس (آب)، عيّنت الحكومة السيد «مهدي العلق» أميناً عاماً لمجلس النواب، لتكون مهمته استضافة مؤتمر في مدينة «برطلة» بشأن مستقبل الأقليات في العراق. ومع ذلك، لا تزال جماعات كثيرة من الأقليات الدينية تنتظر بعين الشك إلى القول بأن الحكومة تضع مسألة الحريات الدينية وحقوق الإنسان على رأس أولوياتها.

أوضاع الحريات الدينية في عام 2017

اندثار الأقليات الدينية: كانت أعداد أصغر المجتمعات الدينية في العراق، والتي تشمل الكاثوليك والمسيحيين الأرثوذكس والبروتستانت والأيزيديين والصابئة المندائيين، قد تضاءلت على نحو كبير، حتى قبل ظهور تنظيم «داعش». وقد استمرت أعدادهم في الانخفاض منذ ظهور التنظيم للمرة الأولى في العراق عام 2014. فوفق آخر إحصائيات الحكومة العراقية لعام 2010، والتي لا تعكس بالضرورة عدد السكان الحقيقي، وخاصة بعد ظهور تنظيم «داعش»، فإن جميع سكان البلاد من المسلمين. ويشكّل الشيعة، بمن فيهم العرب والتركمان والأكراد الفيلينيون (الشيعة)، نسبة تتراوح ما بين خمسين إلى ستين بالمائة من إجمالي عدد السكان. ويليهم السنة من العرب والأكراد بنسبة قدرها أربعون بالمائة. أما الخطر الأكبر الذي يواجهه العراق في هذا الشأن، فهو فقدان مكوّن المجتمع من المسيحيين القدامى، وهي الطائفة التي انخفض عددها على نحو كبير خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية؛ فعدد المسيحيين في العراق في الوقت الراهن، بحسب القادة المسيحيين، أقل من 250 ألف مسيحي، بعدما كان عددهم مليون وأربعمئة ألف مسيحي وفق تقدير صادر عام 2003. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها القادة الدينيين المسيحيين لحث أتباعهم على البقاء في البلاد، فقد فر كثير من هؤلاء من شمالي غرب العراق الذي ضربت الحرب أركانها وتداعت ركائز أمنه وهوت فرص النمو الاقتصادي فيه. كما يقول زعماء الطائفة الأيزيدية فإن عدد أبناء الطائفة يتراوح في الوقت الراهن ما بين أربعمئة ألف إلى خمسمئة ألف، على حين لا يزيد عدد أبناء الطائفة الكاكائية عن ثلاثمئة ألف. أما الصابئة المندائيون، فتتراوح أعدادهم ما بين ألف إلى ألفين، في حين لا يزيد عدد البهائيين عن ألفين.

الانتهاكات التي ارتكبتها تنظيم داعش: في التاسع من ديسمبر (كانون الأول) عام 2017، أعلن رئيس الوزراء «العبادي» تحرير كامل الأراضي العراقية من تنظيم «داعش». فبعد معارك استمرت لما يزيد عن ثلاثة أعوام، قادت الولايات المتحدة «التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية»؛ وهو التحالف الذي ضم ثلاثة وسبعين دولة، بهدف تحرير جميع المناطق التي يسيطر عليها التنظيم. إلا أن الهزيمة العسكرية التي لحقت بالتنظيم لم تُطلق سراح جميع من يحتجزهم تنظيم «داعش» من

أبناء الأقليات الدينية. فوفق ما تفيد به مصادر مختلفة، لا يزال في قبضة التنظيم حوالي 3200 رهينة من الأيزيديين، ومعظمهم من المُسنَرِّقِينَ جنسيًا، وذلك من أصل 6400 رهينة كانوا في أيدي التنظيم.

كما أن التنظيم قد استمر في شن هجماته خلال معظم شهور عام 2017. فبدءًا من يناير (كانون الثاني)، عندما بدأت معركة استعادة الموصل، شن التنظيم سلسلة من الهجمات على «مدينة الصدر» و«سامراء». وبالتزامن مع تلك الهجمات، أطلق التنظيم عملياته التفجيرية في «بغداد»، مُخلِّفًا بذلك عددًا من القتلى، في المدن الثلاث، يزيد عن ستين قتيلًا في المدن الثلاث. وفي شهر مايو (أيار)، خلال شهر رمضان، استهدف التنظيم محلاً للمتلجات في حي «الكرادة» ببغداد، وهي منطقة أغلب قاطنيها من الشيعة، مما أسفر عن مصرع سبعة عشر شخصًا وإصابة اثنين وثلاثين آخرين. وفي سبتمبر (أيلول)، شن التنظيم هجومًا مزدوجًا، على مطعم يرتاده الحجاج الشيعة، في مدينة «الناصرية» جنوبي العراق، مما أسفر عن مقتل أربعة وثمانين وإصابة ما يزيد عن تسعين آخرين.

كما كُشِفَ النقاب عن مقابر جماعية في جميع المناطق التي كانت في قبضة التنظيم. فقد أُميط اللثام، منذ شهر نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2015، عما يزيد عن خمسين مقبرة جماعية، وفي كثير منها كان الضحايا من الأيزيديين. وعقب تحرير الموصل، في هذا العام، كشفت منظمات غير حكومية عن مقابر جماعية أخرى في جميع أرجاء شمالي العراق. وفي شهر فبراير (شباط)، عُثِرَ على أربعة آلاف جثة في حفرة «الخسفة»، على بعد سبعة كيلومترات خارج الموصل، وهي أكبر مقبرة جماعية يُعثر عليها حتى الآن. وهي الحفرة التي كان تنظيم «داعش» يُلقِي فيها الجثث، وفق ما توصلت إليه فرق حقوق الإنسان، بما في ذلك جنث رجال الشرطة والأيزيديين بعد قتلهم في المذابح الجماعية. وفي مارس (أذار) عام 2017، عُثِرَ على مقبرة جماعية بها ستمائة جثة من سجن «بادوش» و«الجداء»، في نينوى. ووفق تصريحات الناجين من تلك المجزرة، فقد فصل تنظيم داعش السجناء السنة والمسيحيين من السجناء الشيعة، وأجبروا السجناء الشيعة على الجثو على حافة المقبرة الجماعية، حيث أروهم رميًا بالرصاص.

وفي سبتمبر (أيلول) عام 2017، وبعد أربعة أعوام من المفاوضات مع الحكومة العراقية، أقرَّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في سبتمبر (أيلول) 2017، [قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 2379](#) لتفويض فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة بجمع الأدلة المتاحة في العراق فيما يتعلق بالأعمال التي ارتكبتها تنظيم داعش، والتي قد ترقى إلى درجة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية، وحفظها وتصنيفها. ويُنشأ، بموجب هذا القرار، منصب مستشار الأمم المتحدة الخاص لشؤون المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبتها تنظيم داعش، والعمل مع الناجين بطريقة تتفق مع القوانين الوطنية ذات الصلة. أما قبل صدور هذا القرار، فكانت ثمة مساع من جانب أطراف غير رسمية إلى مقاضاة المأسورين من عناصر التنظيم، ومنها «وحدة التحقيقات بنينوى» التي جمعت اثني عشر قاضيًا للنظر فيما يتراوح بين أربعين إلى خمسين قضية في اليوم الواحد. ووفق ما تدعي الوحدة، فإن ما يزيد عن خمسة آلاف عنصر من عناصر التنظيم محتجزون في سجون مؤقتة في منازل فارغة في مختلف أرجاء الموصل، وأن اثنين إلى ثلاثة عناصر منهم يموتون كل يوم بسبب سوء ظروف تلك المحابس؛ على حين تقتل «قوات الحشد الشعبي» أو «قوات الأمن العراقية» آخرين منهم رميًا بالرصاص على مرأى ومسمع من أصحابهم. ومن ثم، فإن إنشاء آلية رسمية للمساءلة من شأنه أن يكشف، بلا شك، عن الجرائم الوحشية التي ارتكبتها التنظيم، كما أنه سيهيئ لدى الأقليات الدينية أجواء المصالحة ويمنحهم شعورًا بتحقيق العدالة، على أمل أن ينجح ذلك في ردع مرتكبي الجرائم الانتقامية.

الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة العراقية: ظلت معركة دحر داعش الأولية القصوى لدى الحكومة العراقية، طوال عام 2017. ومع ذلك، ومع تحرر المزيد من المدن من قبضة التنظيم، ازدادت الشكوك حول المسلمين السنة ومن ثم، حُرِمَ العرب السنة من العودة إلى ديارهم؛ بل إنهم قد تعرضوا في بعض الحالات للتعذيب والقتل والاختفاء القسري. فبعد تحرير الموصل في يونيو (حزيران) 2017، على سبيل المثال، أفاد أبناء جماعة محلية من السنة بأنهم لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم، سواء لمنهم عند نقاط التفتيش من دخول المدينة، أو لتأخر السلطات المحلية في إتمام الوثائق المطلوبة لعودتهم إلى ديارهم. كما أن العوائل التي يُسْتَنَبه في وجود صلات لها بتنظيم داعش لا تزال ممنوعة من العودة إلى ديارها؛ بل إن بعضًا منهم قد وُضِعوا في

«مخيمات عوائل داعش». ويُجرى كل ذلك تحت مسمى «اجتثاث داعش»؛ وهو ما يشبه سياسة «اجتثاث حزب البعث» غير الرسمية التي أُجريت عقب سقوط صدام حسين. إلى جانب ذلك، وردت من جميع أنحاء الموصل تقارير كثيرة مشينة تقيد بأن بعض عناصر «قوى الأمن الداخلي» و«قوات الحشد الشعبي» المدعومة من إيران، بالإضافة إلى أبناء الطائفة الشيعية المحليين، قد ارتكبوا انتهاكات بشعة مُمنهجة، ومنها القتل والتعذيب والاختفاء القسري للرجال والأولاد من السنة، ممن يُزعم أنهم من أنصار داعش. كذلك، في فبراير (شباط) 2017، كُشف النقاب عن مشهد مُصوّر يُظهر مجموعات مسلحة من الشيعة وهم يجرون جثة رجل عبر شوارع شرق الموصل ويُشوهونها مع جثتين أخريين علانية. وفي صيف عام 2017، أفادت عدة منظمات حقوقية بالعثور على جثث لرجال وأولاد من السنة طفت على ضفاف دجلة، على حين عُثِر على خمس عشرة جثة أخرى لرجال قضاوا رمياً بالرصاص، وذلك ما بين قرية «العذبة» ومدينة «حمام العليل» جنوبي الموصل.

وكما هي الحال في سوريا، فقد أُميّط اللثام عن أن جماعة «عصائب الحق» و«حركة حزب الله النجباء»، بقيادة الجنرال «قاسم سليماني» التابع لـ «قوات الحرس الثوري الإيراني»، قد ارتكبتا جرائم طائفية، منها الاغتصاب والإغارة والاختطاف، بحق السنة. وقد حاربت هاتان الجماعتان باسم «قوات الحشد الشعبي» في المعارك التي نشبت لاسترداد الأراضي التي كانت في قبضة تنظيم داعش. وقد ازدادت حدة التوترات ما بين الشيعة والسنة في أعقاب دحر داعش، وقد أبلغ الزعماء والناشطون المحليون «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) مراراً وتكراراً بأن على الحكومة العراقية أن تنظر في مظالم السنة تجنّباً لنشوب أعمال العنف الطائفي مُجدداً.

مشكلات أخرى فيما يتعلق بالحكومة العراقية: في السابع عشر من نوفمبر (تشرين الثاني)، رفض البرلمان العراقي تعديل قانون الأحوال الشخصية الذي كان من شأنه أن يتيح للمؤسسات الدينية الشيعية والسنية التحكم في الأمور المتعلقة بالزواج. وكان التعديل، الذي اقترحه «حزب الفضيلة» إلى جانب عدد من الأحزاب الشيعية الأخرى، يتضمن أيضاً مسائل الميراث والطلاق، وكان من شأنه أن يسمح بتزويج القاصرات من عمر الثامنة، بمقتضى الصلاحيات التي كان من شأنه أن يمنحها إلى بعض الفرق الدينية فيما يتصل بفرض القوانين الأسرية. وعلى الرغم من نجاح «لجنة حقوق المرأة» في البرلمان من شن حملة مضادة على هذا التعديل، إلا أن بعض الأحزاب، في خضم دعائها للانتخابات الوطنية المزمع إجراؤها في مايو (أيار) مايو 2018، قد هددت بإعادة تقديم مشروع القانون. وفي حال أُعيد تقديم هذا القانون وحظي بإقرار البرلمان، فإن من شأنه أن يغير طبيعة النظام القانوني العلماني العراقي الذي لا يميّز بين المواطنين العراقيين على أساس انتماءاتهم الدينية؛ إذ ستلزم المحاكم بموجبه بإنفاذ أحكام القانون الديني فيما يتصل بمسائل الزواج والطلاق والميراث.

إلى جانب ذلك، لا يزال «قانون بطاقة الهوية الوطنية» الصادر 2015 مُعضلةً تواجه الأقليات العراقية؛ فالمادة 26 من قانون «بطاقة الهوية الوطنية» تُعرّف الطفل على أنه مسلم إذا كان أحد أبويه مسلماً؛ حتى وإن كان ابناً لأم غير مسلمة وقعت ضحية الاغتصاب على أيدي عناصر تنظيم داعش. كما أن هذا القانون يُشدّد القيود القائمة التي لا يستطيع المسلم بمقتضاها تغيير ديانته في بطاقة هويته بعد اعتناقه ديانةً أخرى. وقد صرح قادة الطوائف المسيحية بأن العوائل المُسجّلة رسمياً على أنها عوائل مسلمة، وإن كانت تمارس المسيحية في الواقع، قد فرت لتجنب تسجيل أبنائهم كمسلمين، وبقي أبنائهم من ثم دون مستندات تثبت هويتهم. وكان رئيس الوزراء «العبادي» قد أعاد في عام 2016 مشروع هذا القانون، الذي صدر في أواخر عام 2015، إلى البرلمان، ولكن لم تُجر عليه أي تعديلات آنذاك. أما في الوقت الراهن، فقد أعاد الرئيس «فؤاد معصوم» هذا القانون إلى البرلمان لإجراء المزيد من المناقشات بشأنه، وذلك بناءً على ما تبديه الأقليات الدينية من مخاوف.

مشكلات تتعلق بحكومة إقليم كردستان: في الخامس والعشرين من سبتمبر (أيلول) 2017، أجرت حكومة إقليم كردستان استفتاءها على الاستقلال، وأسفرت نتائجه عن تأييد نسبة قدرها 92% من سكان الإقليم للاستقلال. ولم يمض وقت عقب إعلان نتائج الاستفتاء حتى أعلن وزير الخارجية الأمريكي «تيلرسون» أن الولايات المتحدة لن تعترف بهذا الاستفتاء الأحادي الذي أجرته حكومة إقليم كردستان، وحثّ الحكومة الكردية على «احترام الدور الذي تضطلع به الحكومة المركزية بمقتضى الدستور». بالإضافة إلى ذلك، اجتمعت بغداد وإيران وتركيا على إدانة هذا التحرك من جانب حكومة إقليم كردستان ونتائجه،

وكذا على النظر في فرض عقوبات عليها. وبنهاية المدة المشمولة بالتقرير، كانت بغداد قد أوقفت جميع الرحلات الدولية إلى مطار «أربيل»، وهو ما كان له أثره في حركة موظفي الإغاثة الدولية وفي قدرتهم على تزويد مجتمعات الأقليات الدينية بالمساعدات التي هي في أمس الحاجة إليها. وكانت حكومة إقليم كردستان قد استضافت، اعتباراً من ديسمبر (كانون الأول) 2017، ما يزيد عن مليونين ومائتي ألف من النازحين داخل العراق، إلى جانب 238 ألف لاجئ سوري، وكثير منهم لا يزالون يعتمدون في بقائهم على منظمات المساعدات الإنسانية الدولية والمحلية.

وقد خسرت حكومة إقليم كردستان، منذ تمريرها ذلك الاستفتاء، كثيراً من الأراضي التي انتزعتها من تنظيم داعش؛ وقد آلت هذه الأراضي إلى سيطرة الحكومة العراقية. فسيطرت «قوات الأمن العراقية» على نصف سهول نينوى، بينما ظل النصف الآخر تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان. وهو ما حدا بأبناء مجتمعات الأقليات الدينية القاطنين في تلك المناطق إلى الفرار، ليذوق بعضهم بذلك مرارات النزوح ومرات ومرات. كما وقعت «سنجار» في قبضة الميليشيات الأيزيدية التابعة لـ «قوات الأمن العراقية» / «قوات الحشد الشعبي»، وهو ما وضع نهاية للحصار الذي كانت تفرضه حكومة إقليم كردستان، وفق ما يقول بعض الأيزيديين. وبحسب ما ورد من تقارير، نزحت أكثر من سبعمائة عائلة من ديارها في قرية «تل سكوف» المسيحية العتيقة جراء القصف المصاحب للاشتباكات المستمرة بين قوات البشمركة و«قوات الأمن العراقية» / «قوات الدفاع الشعبي». كما شهدت مدينة «كركوك» المتنازع عليه، ومعظم المناطق الغنية بالنفط شمالي العراق، اشتباكات ضارية لم تدم طويلاً، وسلّمت أخيراً إلى وحدات «قوات الأمن العراقية» / «قوات الحشد الشعبي»، وهي الآن تحت سيطرة الحكومة العراقية. ولا تزال هذه المنطقة ساحة لصراع قابل للانفجار في أي وقت؛ وهي واحدة من أكثر مناطق العراق ثراءً من حيث التنوع الديني والعرقي. وإجمالاً، فقد أُخبرت بعض الأقليات الدينية «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) بارتياحهم لانسحاب حكومة إقليم كردستان من بعض الأراضي، بما فيها سنجار وسهول نينوى، على حين ينتاب القلق كثيرين منهم بشأن «قوات الحشد الشعبي» المدعومة من إيران وسعيها إلى السيطرة على الأراضي الخاضعة لحكومة إقليم كردستان وكذا إلى إدارة هذه المناطق على نحو ينطوي على تمييز طائفي. ولا تزال حكومة إقليم كردستان عرضة للهجمات التي تشنها «قوات الحشد الشعبي» و«قوات الأمن العراقية»، مع اشتداد حدة المخاوف من تزايد النفوذ الإيراني، وازدياد الدعوى بشأن الانتهاكات التي ترتكبها القوات المدعومة من إيران في المناطق التابعة لحكومة إقليم كردستان. وقد دعا بعض كبار الزعماء الدينيين في العراق، بمن فيهم آية الله العظمى علي السيستاني، الحكومة العراقية إلى حماية الأكراد، وهي خطوة نادرة من جانب واحد من أكثر زعماء الشيعة الدينيين احتراماً في العراق.

وقد يكون لتراجع حكومة إقليم كردستان إلى حدود عام 2003 (قبل الغزو الأمريكي للعراق) والتغير الناتج عن استيلاء بغداد على بعض الأراضي من حكومة إقليم كردستان عواقب وخيمة على الأقليات الدينية في شمال العراق. فقد فر كثير من أبناء هذه الأقليات إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان واستقروا فيها في أعقاب ظهور تنظيم داعش، حيث حظوا باهتمام لم يتلقوه من الحكومة المركزية العراقية. وكانت نتيجة ذلك أن أشركت حكومة كردستان المزيد من أبناء تلك الأقليات في الحكم المحلي واتخاذ القرار. واتسعت بذلك مساحة الحريات الدينية في إقليم كردستان، قبل اندلاع المواجهات الأخيرة بين بغداد وحكومة إقليم كردستان. ومع ذلك، لا تزال لدى الأقليات الدينية التي تعيش هناك مخاوفها المشروعة، وهي المخاوف التي ورد بيانها تفصيلاً في التقرير الصادر عن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) بعنوان *Wilting in the Kurdish Sun: The Hopes and Fears of Religious Minorities in Northern Iraq*. وبنهاية المدة المشمولة بالتقرير، كانت مجتمعات الأقليات الدينية تلك في حاجة ماسة إلى توفير الأمن والاستقرار على وجه السرعة؛ فلن يزيد غياب أحدهما المخاوف بين الأعراق سوى سوءاً فوق ما هي فيه من سوء، وهو ما من شأنه أن يُنكي نيران صراع يُحتمل اندلاعه بين مختلف الجماعات.

السياسة الأمريكية

في التاسع من ديسمبر (كانون الأول)، دُجِر تنظيم داعش على أيدي «التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية»، بقيادة الولايات المتحدة؛ وهو التنظيم الذي صرّح وزير الخارجية الأمريكي «تيلرسون» بأنه التنظيم «مسؤول بوضوح عن الإبادات الجماعية». ولا تزال الإدارة الأمريكية مستمرة في شراكتها مع «قوى الأمن الداخلي» العراقية، وتدريبها وتجهيزها، في ظل ما يشهده الوقت الراهن من عدم الاستقرار مع عودة النازحين إلى ديارهم. كما أعلنت الحكومة الأمريكية أنها ستواصل التعاون مع الحكومة العراقية من أجل منع عودة ظهور تنظيم داعش أو أي تنظيم متطرف دموي آخر. ويشمل ذلك دعم الحكومة العراقية لترسيخ دعائم الاستقرار على المدى القريب، بما في ذلك توفير الخدمات اللازمة من الغذاء والكهرباء ومياه الشرب والإسكان.

وكان نائب الرئيس الأمريكي «مايكل بنس» قد أعلن، في السادس والعشرين من أكتوبر (تشرين الأول) 2017، أن وزارة الخارجية الأمريكية ستوسع نطاق التمويل الذي تقدمه إلى ما يجاوز حدود «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» (UNDP)، وأنها ستقدم الدعم المباشر من خلال «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» (USAID) للبرامج الجديدة التي تستهدف الأقليات الدينية المضطهدة والنازحة. وفي أواخر عام 2017، سعت «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» (USAID) إلى جمع الأفكار لهذه البرامج من مختلف المجتمعات بما فيها الطوائف الدينية والمنظمات الخاصة، وهي الخطوة التي لاقت ترحيب كثير من الأقليات الدينية. وقد أفاد كثير من أبناء هذه الأقليات بصعوبة طلب التمويل من الأمم المتحدة، وأن هذا التمويل لم يكن يصلهم على النحو الذي تستلزمه الحاجة الملحة للمواقف التي يتعرضون لها.

لكن برنامج «تيسير التمويل لإعادة الاستقرار» (FFS)، التابع لـ «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» (UNDP)، قد قدم مساعداته إلى ما يزيد عن 960 ألف نازح داخليًا، منذ شهر يونيو (حزيران) 2015، وإن ظل هؤلاء النازحون داخليًا في حاجة إلى المساعدات الإنسانية العاجلة. وقد أنشئ برنامج «تيسير التمويل لإعادة الاستقرار» (FFS) بدعم من التحالف العالمي، بناءً على طلب من رئيس الوزراء «العبادي» لمساعدة الحكومة العراقية على تحقيق الاستقرار في المدن والمناطق المحررة من داعش من أجل تسهيل عملية المصالحة الوطنية. وقد أسهم البرنامج في إعادة مليونين ومائتي ألف من العراقيين إلى ديارهم. كما لا يزال البرنامج مستمرًا في تنفيذ أكثر من 1200 مشروع في ثمانية وعشرين موقعًا. وبنهاية عام 2017، كان لدى البرنامج 161 مشروعًا في ثماني مناطق مأهولة بالمسيحيين، وكان من المقرر إتمامها في مطلع عام 2018. كما عُدَّ بأعمال ترميم منازل أبناء الطوائف المسيحية. ومن المقرر في الأشهر المقبلة وضع 2500 منزل على قائمة إعادة التأهيل. كما نفذ «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» (UNDP) أيضًا خمسة وخمسين مشروعًا في المدن ذات الغالبية الأيزيدية، إلى جانب تنفيذ سبعة وعشرين مشروعًا في المناطق التي تسكنها الأقليات الدينية الأخرى.

وفي عام 2017، قدمت الحكومة الأمريكية ما يزيد إجماليه عن 601 مليون دولار من المساعدات الإنسانية لدعم أحد عشر مليون شخص في حاجة إلى المساعدات في العراق، بما في ذلك ما يزيد عن 790 ألف نازح بعد تحرير الموصل و940 ألف نازح من محافظة نينوى ذات الغالبية المسيحية، إلى جانب ما يزيد عن 240 ألف لاجئ سوري. وشملت المشروعات التي تمويلها الولايات المتحدة تنظيم المخيمات، وتوفير خدمات الدعم الصحي والطبي، والمشروعات التعليمية، والمساعدات الغذائية، والدعم النفسي، وإعادة تأهيل المآوي، وتطوير سبل العيش. كذلك، خصصت الولايات المتحدة مبلغًا قدره 112 مليون دولار لإزالة العيون الناسفة والألغام والقذائف غير المنفجرة، إلى جانب توعية العراقيين بشأن مخاطر المتفجرات التي خلفها تنظيم داعش.

وفي عام 2017 أيضًا، تداول الكونجرس الأمريكي مشروع قانونين بشأن العراق وسوريا، وهما المشروعان اللذان تدعم تمريرهما «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF). ذلك أن قانون (S. 1158)؛ وهو «قانون إبلي ويزل لمكافحة الإبادات الجماعية والجرائم الوحشية لعام 2017»، وكذا قانون (390H.R.)؛ وهو «قانون الإغاثات الطارئة

والمساءلة فيما يتعلق بالإبادة الجماعية في العراق وسوريا لعام 2017»، يهدفان إلى إعادة الاستقرار ونشر السلام في العراق وسوريا. فمن شأن القانون (S. 1158) أن يوجه عناية وزير الخارجية إلى إنشاء فرقة عمل لتقصي الجرائم الوحشية الجماعية، تحت مظلة وزارة الخارجية، على أن تكون مهمتها تعزيز مساعي الوزارة فيما يتصل بمكافحة جرائم الإبادة الجماعية والجرائم الوحشية والتخفيف من حدتها وإبداء الاستجابة بإزائها. أما القانون (H.R. 390) فمن شأنه أن يُمكن وزير الخارجية الأمريكي ومدير «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» (USAID) من تقديم المساعدات دعماً لمساعي مختلف الكيانات، بما فيها المنظمات غير الحكومية، إلى إجراء الأنشطة اللازمة لمعالجة جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق، بما في ذلك إجراء التحقيقات الجنائية وجمع الأدلة وحفظها. كما أن مشروع القانون هذا من شأنه أن يُمكن وزير الخارجية الأمريكي ومدير «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» (USAID) من تقديم المساعدات إلى الكيانات التي يريان أنها قادرة على إدارة المساعدات الإنسانية، أو مساعدات إعادة الاستقرار، أو مساعدات إعادة التأهيل، وتقديمها على نحو جاد أو فاعل إلى أبناء الأقليات الدينية والعرقية في العراق وسوريا، ممن وقعوا ضحية الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب التي ارتكبتها تنظيم داعش، أو ممن ينتمون بخلاف ذلك إلى طوائف مضطهدة.